دَورُ الزكاةِ في تمويلِ المشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسِّطةِ ومُحارَبةِ الفقرِ

دراسة حالة ديوان الزكاة بعطبرة بولاية نهر النيل – السودان خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣م

الحلقة (١)

د. الإمامُ بله طيب الأسماء حمد
جامِعةُ وادي النيلِ بالسودان

تُعتبَرُ المؤسساتُ الصغيرةُ والمتوسطةُ إحدى القطاعاتِ التي تستحوذُ على أهميةٍ كبيرةٍ في الاقتصادياتِ الحديثةِ؛ بسببِ دَورِها المحوريِّ في الإنتاجِ والتشغيلِ والحصولِ على الدخلِ، وكما أنّها أداةٌ مُهمَّةٌ لمعالجَةِ مشكلةِ الفقرِ، بالإضافةِ إلى دَورِها في تحقيقِ الأهدافِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ للدُّولِ كافّةً.

ولعلّ أبرزَ المشاكلِ التي تَعرِفُها هذه المؤسساتُ مشكلةَ التمويلِ؛ لذا وضعَ الاقتصادُ الإسلاميُّ عدَّةَ صِيَغٍ للتمويلِ للحدِّ من هذه المشكلةِ ومن أهمّها التمويلُ عن طريقِ المصارفِ الإسلاميةِ، أو عن طريقِ الزكاةِ؛ لذا فقد تناولتِ الدراسةُ هذا النوعَ الأخيرَ من التمويلِ (ديوانَ الزكاةِ لولايةِ نهرِ النيل) محاولةً لمعرفةِ التمويلِ المقدَّمِ خلالَ فترةِ الدراسةِ محلِّ البحثِ؛ والذي مِن خلالِه يقومُ المصنعُ بإنتاجِ السلَعِ الأساسيةِ لتغطيةِ احتياجاتِ مجتمَعِ الولايةِ منها.

المبحثُ الأوَّلُ: المشروعاتُ الصغيرةُ والمتوسِّطةُ

المفهومُ والأهميَّةُ والأهدافُ والخصائصُ

تعريفُ المشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ حسبَ العمالةِ ورأسِ المالِ والإنتاجِ والأُجورِ: ليسَ هنالكَ تعريفٌ أو اتفاقٌ عالَميٌّ لتعريفِ الصناعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ؛ بل أظهرتِ الدراساتُ أنّ هنالكَ ما يتجاوزُ الخمسينَ تعريفاً للصناعاتِ الصغيرةِ والحِرَفيةِ. ويرجعُ ذلك لاختلافِ الدولِ في تعريفِ المشروعاتِ الصغيرةِ إلى اختلافِ ظروفِها من حيث حجمُ النشاطِ الاقتصاديِ، وهيكلُ الاقتصادِ، ومستوى التطوُّرِ الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ، والأهدافُ الموضوعةُ لخططِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ – ورغمَ هذا الاختلافِ – نجدُ أنّ أُسُسَ تعريفِ الصناعاتِ الصغيرةِ تقومُ على مجموعةٍ من المعاييرِ يُمكِنُ إجمالُها في الآتي:

١. حجمِ العَمالةِ المستخدَمةِ في الصناعاتِ الصغيرةِ والمتوسِّطةِ.
٢. حجمِ رأسِ المالِ العاملِ (الاستثمارِ) المستخدَمِ في المنشآتِ الصغيرةِ.

٣. حجمِ الإنتاجِ (العَرضِ) وحجمِ المبيعاتِ (الطلبِ).

٤. حجمِ الأُجورِ المدفوعةِ، وكمِّيَّةِ الطاقةِ المستهلَكةِ.

٥. التِّقانةُ المستخدَمةُ في الصناعاتِ الصغيرةِ؛ أي مدى استخدامِ الآلاتِ الميكانيكيَّة[1].

ويتضمَّنُ التعريفُ الشائعُ للمؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ مشاريعَ الأعمالِ المسجَّلةِ التي يقلُّ عددُ العاملينَ في كُلٍّ منها عن (٢٥٠) موظَّفاً، ويضع هذا التعريفُ الغالبيةَ العُظمى من الشركاتِ في قطاعِ المؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ، وتُشيرُ التقديراتُ إلى أنّ المؤسساتِ الصغيرةَ والمتوسطةَ تمثِّلُ على الأقلّ ٩٥٪ من الشركاتِ المسجَّلةِ في العالَمِ، وفي أوربة مثلاً تَزيدُ عن هذه النسبةُ عن ٩٩٪ ولتضييقِ هذه الفئةِ يتمُّ أحياناً تمييزُ المؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ عن المؤسساتِ الصّغرى بأنّ هذه الأخيرةَ يعملُ بها عددٌ أدنى من الموظَّفينَ مثل (٥) أو (١٠) عاملينَ، ويُمكِنُ تسميتُها أكثرَ من ذلك إلى مؤسساتٍ صغيرةِ الحجمِ ومؤسساتٍ متوسطةِ الحجمِ، –وإن كان هنالكَ دائماً قَدْرٌ أقلُّ من التوافقِ في الرأي بشأنِ نقطةِ التقسيمِ التصنيفيِّ والفئويِّ فيما بينهُما. وتتضمَّنُ المعاييرُ البديلةُ لتعريفِ هذا القطاعِ المبيعاتِ السنويةَ، الأصولَ، وحجمَ القَرضِ أو الاستثمارَ.

جدول رقم (١) يوضِّحُ تعريفاتِ البنكِ الدوليِّ للمُؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطة[1][2]

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المبيعات السنوية	المؤشرات البديلة لحجم القرض
صغري	أقل من 10	أقل من مائة ألف دولار	أقل من 10	أقل من 10 ألف دولار
صغيرة	أقل من 50	أقل من 3 ألف دولار	أقل من 50	أقل من 100 ألف دولار
متوسطة	أقل من 300	أقل من 15	أقل من 300	أقل من مليون دولار

المصدر: دليلُ المعرفةِ المصرفيةِ للمؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ، الخدماتِ الاستشاريةِ بمؤسسةِ التمويلِ الدوليةِ، القدرةِ على الحصولِ على التمويلِ، (ص ١٠، ٢٠٠٩م).

التعريفُ حسبَ معيارِ العَمالةِ (الصناعاتُ الصغيرةُ والمتوسطةُ): لا يُوجدُ تعريفٌ واحدٌ محدَّدٌ للصناعاتِ الصغيرةِ؛ حيث تتعدَّدُ التعريفاتُ والمفاهيمُ، وتختلفُ من بلدٍ لآخَرَ – طبقاً لمرحلةِ التطوُّرِ التي بلغتْها بيئةٌ محدَّدةٌ يُرادُ تطبيقُ التعريفِ عليها. وعادةً ما يتمُّ تعريفُ الصناعاتِ الصغيرةِ بحجمِ العمالةِ، أو حجمِ رأسِ المالِ المستثمَرِ في الأصولِ الثابتةِ.

وهناكَ تعريفاتٌ عديدةٌ أُخرى منها تعريفٌ بنوعِ التكنولوجيا، وبنوعِ الطاقةِ المستخدمةِ، وكمِّيَّةِ مبيعاتِ المنشأةِ في السوقِ. وفي السودان تُعرَفُ المشروعاتُ الصغيرةُ والمتوسطةُ بحجمِ العمالةِ في منشأةٍ مُعيَّنةٍ.

---

[1] مجاهد مصطفي مكي: واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة بالولاية، وزارة المالية دائرة الاستثمار، العام 2013م، ص 2.

1- دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية، القدرة على الحصول علي التمويل، (ص 10، 2009م).

جدول رقم (٢) يوضِّحُ تعريفَ الصناعاتِ الصغيرةِ حسبَ حجمِ العمالةِ لبعضِ الدولِ[1]

رقم	الدولة	صغيرة جداً أو حرفية	صغيرة
1	الهند	1 – 10 عامل	51 – 100 عامل
2	السودان	أقل من 10 عامل	1 – 10 عامل
3	الصومال	1 – 10 عامل	50 عامل
4	ايرلندا	1 – 10 عامل	50 عامل
5	بنغلادش	1 – 6 عامل	100 عامل
6	الدنمارك	1 – 6 عامل	20 عامل
7	المانيا	1 – 20 عامل	49 عامل
8	اليابان	1 – 10 عامل	300 عامل
9	المملكة المتحدة	1 – 20 عامل	200 عامل

المصدَرُ: دليلُ المعرفةِ المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية، القدرة على الحصول على التمويل، (ص ١٠، ٢٠٠٩م).

الأهميةُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ للمشاريعِ الصغيرةِ والمتوسطةِ في الاقتصادياتِ النامية:

١ / الأهميةُ الاقتصاديةُ للمشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسطة: تقومُ المشروعاتُ الصغيرةُ بدَورٍ بارزٍ ومُهمٍّ في تطويرِ جوانبِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ كافّةً؛ والتي تُمثِّلُ مقياسَ تقدُّمِ الشعوبِ أو تأخُّرِها. وفيما يلي يُمكِنُ عَرضُ الدورِ المؤثِّرِ للمشروعاتِ الصغيرةِ على مختلفِ مجالاتِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعية. ومِن أهمِّ ما تُحقِّقُه المشروعاتُ الصغيرةُ في تنميةِ الاقتصادِ الوطنيِّ على سبيلِ المثالِ لا الحصر:

- جَذْبُ المدّخرات، وتوجيهُها نحوَ الاستثمارِ والإنتاج؛ وبالتالي زيادةِ الدخلِ لتخفيضِ نسبةِ البطالة.
- توفيرُ النقدِ الأجنبيِّ؛ وذلك إمّا عن طريقِ إنتاجِ سلعٍ ذاتِ فُرَصٍ تصديريةٍ، أو إنتاجِ سلَعٍ بديلةٍ للواردات.
- توليدُ قيمةٍ مضافةٍ للمنتجاتِ والثرواتِ الوطنية، إضافةً لمدِّ الصناعاتِ التحويليةِ بالمواد الخامِّ.
- توليدُ فُرَصٍ استثماريةٍ أُخرى تحتاجُها هذه المشروعاتُ.

1- ورقة عمل دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية، القدرة على الحصول على التمويل، (ص 10، 2009م).

- تشكيلُ الأرضيَّة الصُّلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثِّرات السلبيَّة والانتكاسات؛ مثل: التضخُّم والكساد؛ نظراً لتأثُّرها المحدود بالتقلُّبات الاقتصادية[1و2].
- تقومُ بدَورٍ مُهمٍّ في الترابط الأماميِّ بين الصناعات؛ حيث تقومُ في بعض المراحل الإنتاجية بصناعة بعض الأجزاء من الآلات التي تستخدمُها الصناعاتُ الكبيرةُ.
- تقديمُ منتجاتٍ وخدماتٍ جديدة: يُمثِّلُ الإبداعُ والابتكارُ جانباً مُهمّاً في إدارة المنشآت الصغيرة؛ فأغلبُ ما تكون المشروعاتُ الصغيرةُ مَصدَراً للأفكار، والمنتَجات، والخدمات المبتكَرة والتي تنبعُ من معرفة هذه الشركات لاحتياجات عُملائها؛ وكمثالٍ على ذلك ظهرَت طائرةُ الهليكوبتر لأوَّل مرَّةٍ في شركاتٍ صغيرة.

٢ / الأهميةُ الاجتماعيةُ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يُمكنُ إيجازُ أهمية دَور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية على النحو التالي:

- رفعُ نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطنيِّ؛ فالمشروعاتُ الصغيرةُ تُسهمُ في توسيع قاعدة الملكيَّة، وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتازُ به في توجيه المدَّخرات نحوَ الإنتاج بدلاً من الاستهلاك– لاسيّما في المناطق الريفية–؛ وذلك بسبب بساطة البنية التحتية لمثل هذه المشروعات.
- التوظيفُ الأمثلُ للموارد البشرية؛ وذلك لأنّ الثروةَ الحقيقيةَ للمجتمع تكمُن في القوَّة البشرية العاملة (الشباب والمرأة)؛ فالمشروعاتُ الصغيرةُ تُعتبَرُ أساسَ استثمار هذه الطاقات وتنمية مهاراتها الإبداعية والريادية وصقلها وتوجيهها بما يخدمُ أهدافَ المجتمع والأُمَّة.
- تحقيقُ الاستقرار الاجتماعيِّ؛ فالمشروعاتُ الصغيرةُ لها دورٌ مؤثِّرٌ وفاعلٌ في تحقيق الاستقرار الاجتماعيِّ للمجتمع ككُلٍّ؛ حيث تُسهمُ في توليد الكثير من فُرَص العمل، الأمرُ الذي يؤدِّي إلى إشباع حاجة الفرد، وضمان ارتفاع دخله بما يحقِّقُ الكفايةَ له ولأسرَته، كما أنّ للمشروعات الصغيرة دوراً فاعلاً في تحقيق الاستقرار الاجتماعيِّ عن طريق الحدِّ من الهجرَتين (الداخلية، والخارجية)، كما أنّها تُسهمُ في تنمية العلاقات الشخصية في المجتمع، إضافةً إلى أنّ لها دوراً فاعلاً في تحقيق الاستقرار الاجتماعيِّ عن طريق تركيزها في الأساس على تلبية حاجة الفقراء في المجتمع، وهو ما لا تُركِّزُ عليه المشروعاتُ الكبيرة[1و2].
- مساهمتُها في التنمية الجَهوية والريفية؛ نظراً لصغر حجم المؤسسات يُمكنُها أن تنشأَ بمناطقَ جغرافية متعددة بعيداً عن المناطق الصناعية؛ حيث أنّ هذه المؤسَّسات تميلُ إلى استخدام تِقنيَات إنتاجية مَحلِّيَّة،

2- نبيل أبو ذياب: "تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها" بحث مقدم للملتقى السنوي السادس " للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان 27-29/09/2003.

2- بكر ريحان: "دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق"، الملتقى السنوي السادس، الأكاديمية العربية عمان 27-29/09/2003.

وهذا ما يجعلُها أكثرَ مُرونةً للتأقلُمِ مع أيِّ بيئةٍ جغرافيةٍ[1و2]؛ فانتشارُ هذه المؤسساتِ في مناطقَ مختلفةٍ يُساعِد على فكِّ العُزلة، بينما يُبقي على الدولِ توفيرَ الظروفِ الملائمةِ للاستثمارِ فحَسب.

- تكوينُ علاقاتٍ وثيقةٍ مع المستهلِكينَ في المجتمع؛ فهي تقدِّمُ سِلعاً وخدماتٍ للفقراءِ بمقاديرَ صغيرةٍ لإشباعِ حاجتِهم الأساسيةِ بأسعارٍ معقولةٍ.

٣ / الأهميةُ الاقتصاديةُ للمشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ للاقتصادِ الكُلِّيِّ للدولة: لمَعرفة ذلك يَكمُنُ في الإجابةِ على هذا التساؤل:

أوّلاً: لماذا الاهتمامُ بالصناعاتِ الصغيرةِ في الدولِ عامَّة[1]؟

تُعطي كثيرٌ من دُولِ العالَم اهتماماً خاصَّاً بالصناعاتِ الصغيرةِ وذلك للآتي:

- توفيرِ فُرَصِ العملِ، والحدِّ من البطالةِ– خاصَّةً بالنسبةِ للعمالةِ غيرِ المهرةِ–؛ حيث أنّ قطاعَ الصناعاتِ الصغيرةِ يستوعبُ أنواعَ العمالةِ كافّةً بمهاراتها المتباينَة.
- تعدُّ أكثرَ ملائمةً للدولِ النامية؛ وذلك لما لها من مُرونةٍ تُمكِّنُها من التغلغلِ في الريف.
- تشكِّلُ نَواةً لقيامِ صناعاتٍ كبيرة؛ فهي تُساعِدُ على نشرِ الوعي والمعرفةِ وإتاحةِ فُرَصِ التدريبِ في مجالاتِ الاقتصادِ المختلفة؛ ممّا يُسهِّلُ قيامَ الصناعاتِ الكبيرةِ والمتوسطة.
- تُعدُّ الصناعاتُ الصغيرةُ مجالاً حيويّاً لتشجيعِ المبادَراتِ والابتكارِ في الإنتاج، وتطويرِ مهاراتِ وقُدراتِ الإفراد، وتشجيعِ المنافسةِ الإيجابيةِ التي تعملُ على ترقيةِ الإنتاجِ والتطوير.
- تخفيفِ التنميةِ المتوازِنَةِ في الأقاليمِ المختلفة.
- مرونةِ الصناعاتِ الصغيرةِ لمكانِها من الوصولِ إلى المناطقِ النائية، وإحداثِ التحوُّلِ التدريجيِّ نحوَ التقدُّمِ والنماءِ من الهجرةِ من الريفِ إلى المدنِ مع استخدامِها لموادَّ وعمالةٍ وخاماتٍ محلِّيَّة.
- أكثرُ استجابةً لتغييراتِ السوقِ التي تحدثُ في الأذواقِ وأنماطِ الاستهلاك؛ وذلك باستخدامِها للتِّقنياتِ المناسبةِ لتلك التغيُّرات.
- كما تحظى باهتمامِ المنظَّماتِ الدولية؛ وذلك لمزاياها العديدةِ وفي مقدِّمتِها توفيرُ فُرَصِ العملِ لشرائحَ كبيرةٍ ومُهمَّةٍ في المجتمع؛ خاصَّةً شرائحَ الفقراء، والعمالةَ غيرِ المهرة؛ حيث تجدُ الدعمَ والمساعدةَ من منظَّماتٍ في شكلِ مساعداتٍ فنِّيَّةٍ تُمكِّنُها من القيامِ بدَورِها من التنميةِ الاقتصادية.

ثانياً: لماذا الاهتمامُ بالصناعاتِ الصغيرةِ في السودانِ ولاية (نهر النيل)[2]؟

2- عبد الرحمن يسرى أحمد: "قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 207.

(1) جبريل، بركة هارون: ورقة بعنوان: مفهوم وأهمية الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، وزارة المالية والاقتصاد بالولاية، مايو2013م، ص4.

(2) مجاهد مصطفي مكي: ورقة بعنوان: واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة بالولاية، وزارة المالية والاقتصاد بالولاية،مايو2013م،ص(6–7).

تقومُ الصناعاتُ الصغيرةُ بدَورٍ مُهمٍّ ورئيسٍ في استراتيجياتِ التنميةِ في معظمِ دولِ العالمِ، كما تُمثِّلُ جُزءاً كبيراً من قطاعِ الإنتاجِ في مختلفِ الدولِ المتقدمةِ والناميةِ على حدٍّ سواء. وتُولي دُولاً عديدةً اهتماماً خاصّاً بها فعلى سبيلِ المثال تَعُدُّ الهندُ الصناعاتِ الصغيرةَ مفتاحَ التنميةِ وقد أولتْها دعماً متميِّزاً؛ حتى أطلقَ عليها "الابنُ المدلَّلُ للحُكومة" .

يُمكِنُ تلخيصُ أهميةِ الصناعاتِ الصغيرةِ للولاية (نهر النيل) من كونِها :

- تُوفِّرُ فُرَصَ العملِ، وبتكلفةٍ استثماريةٍ منخَفضة.
- تُغطِّي الطلبَ المحلِّيَّ على المنتجاتِ التي يصعُب إقامةُ صناعاتٍ كبيرةٍ لها.
- تُوفِّرُ العملةَ الصعبةَ من خلالِ إحلالِ الواردات.
- تُعظِّمُ الاستفادةَ من الخاماتِ الأوليةِ.
- تُساهِمُ في تحقيقِ استراتيجيةِ التنميةِ السكانية؛ لكونِها تتَّسِمُ بالمرونةِ في التوطين.
- تستخْدمُ التكنولوجيا المحلِّيَّةَ.
- مُساهمةٌ في تلبيةِ احتياجاتِ الصناعاتِ الكبيرةِ بالموادِ الأوَّليةِ أو الاحتياطية.
- تَنشرُ القيمَ الصناعيةَ الإيجابيةَ في المجتمعِ؛ من خلالِ تنميةِ وتطويرِ المهاراتِ لبعضِ الحِرَفِ والمهارات.

المبحثُ الثاني : تجربةُ ديوانِ الزكاةِ في تمويلِ مجمعِ الصناعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ بولايةِ نهرِ النيل

أوَّلاً : تطبيقاتُ الزكاةِ الحكوميةِ الشاملةِ بالسودان[1] : عرَفَ السودانُ تطبيقَ الزكاةِ منذ دخولِ الإسلامِ في أرضِ السودانِ وسطَ أفرادِ المجتمعِ، وأوَّلُ تطبيقٍ للزكاةِ في السودانِ بواسطةِ الدولةِ تمَّ في عهدِ السلطنةِ الزرقاء، ولكنَّ أوَّلَ تطبيقٍ رسميٍّ إلزاميٍّ منظَّمٍ عُرِفَ في عهدِ الدولةِ المَهديَّةِ في العام ١٨٨٤م أصدرَ الإمامُ/محمد أحمد المهديّ منشوراً تمَّ بمَوجبِه تعيينُ "أحمد سليمان" أوَّلَ أمينٍ لبيتِ المال، وصار هذا التطبيقُ حتى عام ١٨٩٨م وهو بدايةُ الاستعمارِ الثُّنائيِّ للسودان. وفي الفترةِ من العام ١٨٩٨م وحتى عام ١٩٨٠م أصبحتِ الزكاةُ تُمارَس بصُورةٍ فرديةٍ كفريضةٍ دينيةٍ حتى صدَرَ قانونُ صندوقِ الزكاةِ في أبريل من العام ١٩٨٠م. وتطوَّرتِ التجربة، وصار لها تطوُّرٌ إداريٌّ، وسياسيٌّ، واقتصاديٌّ، وعلميٌّ ساهمَ في تفعيلِ دَورِ الزكاةِ الاقتصاديِّ في السودانِ وحتى الوقت المعاصِر.

ثانيا : مجمعُ الصناعاتِ الصغيرةِ النشأةِ والتطوُّر:

تمَّ إنشاءُ مجمعِ عطبرة للصناعاتِ الصغيرةِ عام ١٩٩٧م، وكانت البدايةُ عبارةً عن مجموعةٍ من المشاغلِ الصغيرةِ موزَّعةً داخلَ أحياءِ بمدينةِ عطبرة بصفةٍ خاصَّةٍ برأسِ مالٍ بسيطٍ يقدَّرُ بما يعادلُ خمسينَ مليون جنيهٍ سودانيٍّ

1- عزالدين مالك الطيب محمد، اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد العالي لعلوم الزكاة – ديوان الزكاة – الخرطوم –السودان،ب ت، ص(179).

وكانت الصناعاتُ الصغيرةُ الموجودةُ فيه بسيطةً؛ مثل صناعة الصابون، وصناعة الشعيرية، وصناعة الملبوسات، وكان العملُ أيضاً محدّداً بعددٍ مُقدَّرٍ من العمَّال يتراوحُ ما بين (٣–٧) من العمَّال أو العاملات من الأُسر الفقيرة، فقد تمَّ جمعُ العملِ في منزلٍ صغيرٍ بالإيجار، ثمَّ تطوَّرت التجربةُ حتى أصبحَ مجمعاً صناعياً يشملُ عدداً من المصانع الصغيرة التي تستوعبُ عدداً مُقدَّراً من الحِرَفيينَ والمهنيينَ، وتشملُ هذه المصانعُ مصنعَ (الملبوسات الجاهزة، الصناعات الجلدية. الألبان)، وصناعةَ التمور. وصناعةَ الطباشير.

وكان هذا التطوُّرُ خلال العشرة سنينَ الأخيرة في الفترة من العام (٢٠٠٣م إلى العام ٢٠١٣م) وتمَّ تجميعُ المشاغل في مجمعٍ موحَّدٍ، وزادَ حجمُ العملِ إلى أن أصبحَ مجمعُ عطبرة للصناعات الصغيرة بتكلفةٍ قدرُها ٥٠٠٠٠٠ جنيه سودانيٍّ وهي عبارةٌ عن رأسِ مالٍ للمجمع وتكلفةٌ كُلّيَّةٌ لإنشاء المجمع بلغت نحوَ اثنين مليار جنيه سودانيٍّ بدعمٍ من ديوان الزكاة السودانيِّ الأمانة العامّة.

وهي عبارةٌ عن تمويلٍ لمشروعاتٍ جماعيةٍ لأُسرٍ فقيرةٍ محتاجةٍ للزكاة تحتَ ضمان ديوان الزكاة؛ وبذلك يكونُ الديوانُ قد وفَّرَ لها فُرَصَ عملٍ وأصبحتْ بذلك أسراً منتجَةً وعاملاً في آنٍ واحدٍ، وتُعطى راتباً شهرياً يُعينُها على تلبية رغباتها وبذلك يكونُ قد ساهمَ الديوانُ في توفير فُرَصِ عملٍ، وساهمَ في الإنتاج، وقلَّلَ من البطالة، وتوفير سوقٍ محلِّيٍّ يُنافسُ الأسواقَ الأُخرى بأسعاره البسيطة وجَودته العالية، ومن هذه الأُسَر من اعتمَد على نفسه، وأنشأ محلَّاتٍ خاصَّةً به؛ وهذا بدَوره أدى إلى توظيف فقراءَ أُخرَ، وتكونُ الزكاةُ قد ساهمتْ في زيادة وعاء الزكاة، ومن ثَمَّ ساهمتْ في تقليل حجم البطالة؛ وذلك من خلال التوظيف المذكور سابقاً، وكذلك ساهمَتْ في زيادة وعاء الزكاة وذلكَ من خلال أخذ نصيب الزكاة من الفقير الذي أصبحَ يمتلكُ ثروةً ماليةً وعينيَّةً تجبُ فيها الزكاةُ.

ثالثاً: الرسالةُ والرؤيةُ لمجمع الصناعات الصغيرة:

يتَّسمُ مفهومُ الصناعات الصغيرة لمجمع عطبرة للصناعات الصغيرة بالمرُونة؛ لذا كان لابُدَّ من أن نضعَ في الاعتبار المتغيِّرات التي قد تحدثُ، للتعاملِ معها حتى تُحقَّقَ. ويُمكنُ أن نلخِّصَ ذلك في الآتي:

- التدرُّج في تنفيذ عملية التشغيل (العمل على مراحل).
- التمويل مع مراعاة الشراء من الخارج؛ لتقليل تكلفة الإنتاج، وإمكان المنافسة.
- احتكار بعض المنتَجات.
- الإنتاج على أساس الجَودة والانتشار.

رابعاً: الوسائلُ والأهدافُ:

أ) الوسائلُ: تحسينُ بيئة العمل، وتوفيرُ الموادِّ الخامِّ من الخارج بأسعار الإنتاج بعيداً عن المُورِّدينَ. وترتيبُ وإعادةُ صيانة الكهرباء بصالة الحياكة. وعملُ كبانية استهداف المؤسسات والمصالح. وحوسَبة العمل (تحتاجُ إلى جهاز حاسوبٍ جديدٍ). وإنشاء مركزٍ لتوزيع المنتجات بالولاية.

ب) الأهدافُ: الاستفادةُ من الخبراتِ المحلِّيَّة، وتوفيرُ فُرَصِ عملٍ للأُسَرِ المنتجَةِ الفقيرةِ، وتوفيرُ عائدٍ مستمرٍّ للأسرةِ الفقيرةِ العاملةِ بالمصنعِ في شكلِ راتبٍ شهريٍّ.

خامساً: نماذجُ للصناعاتِ بالمجمعِ: أهمُّ الصناعاتِ بالمجمعِ:

١ / مصنعُ الملبوساتِ الجاهزةِ: وهو من أهمِّ الصناعاتِ الموجودةِ في المجمعِ، ويُعتبَرُ من أكبرِ المصانعِ بالمجمعِ؛ حيث يحتوي على أربعةِ أقسامٍ على النحوِ التالي: قِسْمِ التفصيلِ. وقسمِ الحياكةِ. قسمِ التشطيبِ. وقسمٍ لضبطِ الجَودةِ. القوى العاملةُ بهذا المصنعِ: يحتوي (٤٢) من القوى المنتجةِ، بالإضافةِ إلى الإداريينَ وعددُهم ثمانيةٌ وعدد أربعةُ عمَّالٍ وأربعةُ مُشرفينَ؛ فيصبحُ العددُ الكُلِّيُّ (٥٨) عاملاً وعاملةً. وينتجُ المصنعُ أنواعاً مختلفةً من الملبوساتِ الجاهزةِ وأهمُّها الزّيُّ المدرسيُّ؛ حيث ينتجُ حوالَي (بدلة) ٥٠٠٠٠ لباسَ زيٍّ مدرسيٍّ لمرحلَتي الأساسِ والثانويِّ في العامّ. وعدد (٢٠٠٠) (بدلة) لباس للمدارسِ الخاصَّةِ. وعدد (٢٠٠٠) (بدلة) لباسَ لرياضِ الأطفالِ. وعدد (٢٠٠٠) (بدلة)لباسَ من البدل السفاريِّ. وعدد (٢٠٠٠) جلاّبية سودانيّة للرِّجالِ والنساءِ. وبالإضافةِ لذلك يقومُ المصنَعُ بحياكةٍ خاصَّةٍ للوحداتِ العسكريةِ والمصالحِ الحكوميةِ المختلفةِ وعددٍ غيرِ قليلٍ من الأفرادِ. وبالمصنعِ حوالي (٦٠) ماكينةَ حياكةٍ مختلفةٍ؛ منها ماكينات للزرايرِ ومكواةُ بُخارٍ.

٢ / الصناعاتُ الجلديةُ (الأحذيةُ): ويقومُ المصنعُ بإنتاجِ الأحذيةِ الرجاليةِ والنسائيةِ وأحذيةِ الأطفالِ؛حيث بلغَ الإنتاج (٣٠٠٠) حِذاءاً سنوياً.

٣ / مصنعُ الرحمةِ لصناعةِ الألبانِ: ويقومُ المصنعُ بإنتاجِ الآتي: الزبادي والمش والجُبنة والحليبِ المعبَّأ في ظروفٍ بكمياتٍ قليلةٍ نسبةً لارتفاعِ سعرِ اللَبنِ.

سادساً: المشكلاتُ التي تُواجِه هذه المصانعَ[1]: يرى الباحثُ أنّها تتلخَّصُ بالآتي:

١. شراءِ الأقمشةِ ومُدخلاتِ الإنتاجِ من المورِّدين.
٢. شراءِ الجلودِ ومدخَلاتِ الإنتاجِ من المورِّدينَ وبأسعارٍ مرتفعةٍ؛ مما ينتجُ عنه ارتفاعُ تكلفةِ الإنتاجِ.
٣. يحتاجُ المصنعُ لتمويلٍ أكبرَ حتى يتمَّ استيرادُ الأقمشةِ والجلودِ ومدخلاتِ الإنتاجِ المختلفةِ من خارجِ البلادِ وبأسعارٍ منخفضةٍ (مواقع الإنتاج).
٤. يحتاجُ مصنعُ الألبانِ إلى مزرعةٍ خاصَّةٍ لتوفيرِ الألبانِ.
٥. عدمُ وجودِ عمَّالِ صيانةِ الماكيناتِ داخلَ المحليةِ.
٦. مشكلةِ التسويقِ والإعلانِ.

وتبلغُ حصيلةُ المبيعاتِ السنويةِ لهذا المجمعِ حوالَي ٣٢٤٠ ألف جُنيه سودانيٍّ سنوياً، ويعتمدُ المصنعُ حالياً على مواردِه الخاصَّةِ، وفي البدايةِ كان الاعتمادُ على ديوانِ الزكاةِ. ويُعتبَرُ المجمعُ من أكبرِ مشروعاتِ الإعاشةِ التابعةِ

[1] مقابلة مجدي القوصي، مدير مصنع الصناعات الصغيرة بمدينة عطبرة ـ ديوان الزكاة بالولاية، تاريخ 3/2014م.

لديوان الزكاة؛ حيث يُساهمُ في حلِّ العديدِ من المشكلات للأُسرِ الفقيرة؛ وذلك بالمساهمة في إيجادِ فُرَصِ عَملٍ لعددٍ غيرِ قليلٍ من الأرامل والأُسرِ الفقيرة، وأصبحَ متوسِّطُ دَخلِ الأسرة خلالَ الفترة من (٢٠٠٣م – ٢٠١٣م) حوالي (١٠٠) جنيه إلى (٧٠٠) جُنيه شهرياً. ويبلغُ رأسُ المالِ خلال العَشرِ سنواتٍ الأخيرة من العام (٢٠٠٣م – ٢٠١٣م) من (٥٠ – ٥٠٠) ألفَ جُنيهٍ سودانيٍّ.

سابعاً: أهمُّ الأهدافِ من إنشاءِ هذا المجمع: *تحويلُ الأُسرِ الفقيرة إلى أُسرٍ منتجةٍ تعتمدُ على ذاتها.

* مُساهمةُ الأُسرِ الفقيرة في العمليةِ الإنتاجية. *إيجادُ فُرَصِ عملٍ للأُسرِ الفقيرة. وقد أصبحتِ الأُسَرُ الفقيرةُ لها صنعةٌ تُساعدُها في تقليلِ حدَّةِ الفقر ولله الحمدُ والمنَّة.

أمّا الأهدافُ المستقبلةُ لمجمعِ الصناعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ لنهر النيل:

* زيادةُ رأسِ المالِ. *زيادةُ الإنتاج.

* الظُّهورُ في الإعلامِ بأنواعه المختلفة (المسموعة، والمقروءة، والمرئية) للتعريفِ بالمجمع.

* فتحُ أسواقٍ في مُدنِ الولايةِ وخارجَها. *المشاركةُ والتواصلُ مع المؤسساتِ والجمعياتِ والمنظَّماتِ ذاتِ الصلةِ بالعمليةِ الإنتاجية. وأخيراً المشاركةُ في المعارضِ المحليةِ والإقليميةِ للتعريفِ بالمجمع.

وبهذا تُعتبَرُ تجربةُ الزكاةِ في السودانِ واحدةً من النماذجِ العالَميةِ التي استطاعتْ أن ترسِّخَ مفاهيمَ الزكاةِ (فقهاً وتطبيقاً) وتدرَّجَت حتى أصبحتْ تُساهمُ في معالجةِ قضايا الدخلِ القوميِّ من خلال الانتقالِ من الدعمِ الأفقيِّ إلى الدعمِ الرأسيِّ مُمثَّلاً في تمليكِ المشروعاتِ الإنتاجية، ومن ثَمَّ الانتقال إلى مجالِ الصناعاتِ الصغيرةِ مؤخَّراً.

ويأتي مجمعُ الزكاةِ للصناعاتِ الصغيرةِ بديوانِ الزكاةِ بولايةِ نهرِ النيل بمدينةِ عطبرة كناتجٍ للتطوُّرِ الطبيعيِّ لديوانِ الزكاة؛ حيث يُعتبَرُ كواحدٍ من أكبرِ المشروعاتِ الجَماعيةِ التي نفذَّها الديوانُ في إطارِ ترسيخِ ثقافةِ الاعتمادِ على الذات، وثقافةِ الصناعاتِ الصغيرة، ويظلُّ هذا المجمعُ الواجهةَ المشرقةَ للديوان؛ حيث يمثِّلُ عُصارَةَ تجاربِ الزكاةِ التي أثبتتْ مساهمةَ الزكاةِ في تأثيرِها في النموِّ الاقتصاديِّ، وتحفيزِ القُدرَةِ التنافسيةِ للمشروعاتِ الصغيرة.